# السياسة الخارجية العراقية بعد العام ٢٠١٤: التحديات والفرص

Iraqi Foreign Policy After 2014: Challenges and Opportunities

**أ.م.د. سليم كاطع علي**

**جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية**

saliem.ali@cis.uobaghdad.edu.iq

**تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٥/٢ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٨/٣**

**الملخص:**

شهدت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، تحديات عدة سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، كان لها تأثير كبير على فاعلية الدبلوماسية العراقية في التفاعلات الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من تلك التحديات والتهديدات فإن العراق يمتلك من المقومات ما يمكنه من أن يكون طرفا فاعلاً في المنطقة، ولا سيما إذا ما تم توظيف تلك القدرات بالشكل الذي يتناسب مع أولويات العراق الوطنية، وبما يحقق المصلحة الوطنية العليا للعراق، وهو ما يتطلب من صانع القرار السياسي الخارجي تغليب المصلحة الوطنية واعتماد الشراكات الاستراتيجية مع الدول، والابتعاد عن المحاور والتكتلات مهما كانت أهدافها، وبما يجعل العراق عنصراً للتوازن والاستقرار في البيئة الإقليمية والدولية المضطربة، وهو ما يتطلب ضرورة توظيف الدبلوماسية العراقية بهدف تحقيق الاهداف والمصالح الوطنية العليا للعراق، وبما يجعل منه عنصراً للتوازن، ومنطلقاً للتعاون بين دول المنطقة وفي المجالات كافة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية، الدبلوماسية، المصلحة الوطنية، النظام السياسي.

**Abstract:**

Iraqi foreign policy since 2014 has witnessed several political, economic, security, and military challenges, which have had a significant impact on the effectiveness of Iraqi diplomacy in regional and international interactions. Despite these challenges and threats, Iraq possesses the capabilities that enable it to be an effective player in the region, especially if these capabilities are utilized in a manner consistent with Iraq's national priorities and in a manner that achieves its supreme national interest. This requires foreign policy decision-makers to prioritize the national interest and adopt strategic partnerships with countries, avoiding axes and blocs, regardless of their objectives, and making Iraq an element of balance and stability in the turbulent regional and international environment. This requires the use of Iraqi diplomacy to achieve Iraq's supreme national goals and interests, making it a starting point for cooperation between the countries of the region, now and in the future.

**Keywords**: foreign policy, national interest, diplomacy, political system.

## المقدمة

يتمثل الهدف الاول للسياسة الخارجية لأي دولة في الحفاظ على كيان الدولة ووجودها، وتعد السياسة الخارجية الوسيلة الرئيسة التي تعبر من خلالها الدولة عن الاهداف والمبادئ والتوجهات الاستراتيجية التي تتطلع الى تحقيقها، فضلاً عن الدفاع عن السمعة الدولية. ان تمكين السياسة الخارجية لأي دولة في تحقيق الاهداف المرسومة في علاقاتها الاقليمية والدولية، يتطلب في المقام الاول تحديد الاولويات بالنسبة للأهداف المرسومة، ووضع خطة متكاملة وشاملة لكيفية تحقيق تلك الاهداف، والتأثير في البيئة الخارجية للدولة.

وفي سياق تحقيق اهداف الدولة، فقد أخذت سياسة العراق الخارجية مساراً ثابتاً في محيطها الاقليمي والدولي، من خلال تبني نهج الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحل النزاعات والصراعات عبر الطرق السلمية، والابتعاد عن منهج توظيف القوة العسكرية في حل الخلافات والنزاعات بين الدول، فضلاً عن إبتعاد العراق عن سياسة المحاور والتحالفات التي تتميز بها البيئة الدولية، والتركيز على ان يكون للعراق سياسة ثابتة ومتوازنة كونها الوسيلة الاساسية لتحقيق اهدافه وضمان مصالحه الوطنية.

وإنطلاقاً من ان السياسة الخارجية لأية دولة لا يمكن ان تتحرك بمعزل عن مجموعة من المؤثرات والمتغيرات سواء كانت اقليمية ام دولية، وبما يجعل الدولة تواجه عدة تحديات في إطار ضمان مصالحها الوطنية العليا. فقد واجه العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحديات وتهديدات متداخلة بعضها داخلي عبر حالة عدم الاستقرار السياسي والامني التي كان العراق يعاني منها، الى جانب التحديات النابعة من البيئة الخارجية، من خلال سعي الدول الاقليمية الى تحقيق اهدافها ومصاحها في العراق على حساب مصلحة العراق العليا. وقد رافق تلك التحديات بروز تنظيم داعش الارهابي في حزيران ٢٠١٤، الذي مثل تهديداً وجودياً للعراق، من خلال سيطرته على مساحات واسعة من الاراضي العراقية، مما جعل السياسة العراقية امام تحديات عدة لضمان مصالح العراق والدفاع عنها اقليمياً ودولياً، عبر توظيف الفرص الاستراتيجية التي يمتلكها العراق سواء بفعل موقعه الاستراتيجي المهم أو لإمتلاكه قدرات وعناصر قوة اخرى تسمح له بأداء دور مهم خارجياً.

**اهمية البحث:** يكتسب البحث اهميته من إمكانية توظيف مكانة العراق الاستراتيجية في بيئة اقليمية تتسم بعدم الاستقرار لتحقيق اهداف سياسته الخارجية، وضمان مصالحه الوطنية العليا، وكيف يمكن للعراق الانتقال من سياسة ردود الفعل الى الفعل الهادف والمؤثر لمواجهة التحديات والتهديدات التي يواجهها.

**إشكالية البحث:** تتمثل إشكالية البحث في ان السياسة الخارجية العراقية واجهت مجموعة تحديات وفرص في آن واحد، وان مواجهة تلك التحديات وتحويلها الى فرص حقيقية يعتمد على طبيعة إدراك صانع القرار العراقي للبيئة الداخلية والخارجية. ومن هذه الاشكالية تبرز بعض التساؤلات وهي:

- ما المحددات الاساسية لسياسة العراق الخارجية؟
- ما المعوقات التي واجهت سياسة العراق الخارجية؟
- ما آليات وفرص تفعيل سياسة العراق الخارجية؟

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية: ان مواجهة تحديات السياسة الخارجية العراقية، وتوظيف الفرص الاستراتيجية للعراق، يُعد عاملاً مهماً لتحديد اولويات السياسة الخارجية، لتحقيق المصالح الوطنية، وبما يعزز من سياسة العراق وفاعليتها في إطار علاقاتها الخارجية.

**هيكلية البحث:** قسمت الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة، إذ خُصص المبحث الاول لدراسة المحددات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية، أما المبحث الثاني فتناول معوقات السياسة الخارجية العراقية، في حين تناول المبحث الثالث آليات وفرص تفعيل السياسة الخارجية العراقية.

## المبحث الأول: المحددات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية

لا يمكن صياغة السياسة الخارجية للدولة بمعزل عن المتغيرات المحيطة، فهي تخضع الى مجموعة من العوامل والمؤثرات المتداخلة التي تحدد مسارها وتوجهاتها في علاقاتها الخارجية، وتتمثل هذه العوامل بالمحددات الداخلية ولا سيما القدرات الاقتصادية والعسكرية، والتركيبة الاجتماعية والاستقرار السياسي في البلد، فضلاً عن الإرث التاريخي والثقافي للدولة، اما المحددات الخارجية فتتمثل بطبيعة النظام الدولي وموازين القوى فيه، وطبيعة التحالفات والصراعات القائمة، الى جانب التعرف على التطورات الجيوسياسية العالمية[1]. ولا شك، فان تفاعل هذه العوامل مجتمعةً يسهم في تشكيل السياسة الخارجية، إذ تؤثر العوامل الداخلية في تحديد الاهداف الاساسية للدولة، بينما تحدد المحددات والعوامل الخارجية هامش حركة الدولة في محيطها الخارجي لتحقيق تلك الاهداف.

تعكس الرؤية العراقية في كيفية التفاعل مع المحيط الخارجي الإطار الدستوري، الذي جاء به دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، والذي تضمن مرتكزات ومبادئ ثابتة في علاقات العراق الدولية، ولا شك فان هذه المبادئ والاطر لم تأت من فراغ، بل هي نتاج إرث تاريخي يمتلكه العراق، بفعل موقعه الجيوسياسي وخصوصية موقعه الجغرافي المهم في المنطقة. وقد ساهمت الاطر الدستورية والقانونية هذه في تطور وسائل وآليات العمل السياسي الخارجي وبما يواكب طبيعة المتغيرات الاقليمية والدولية، التي سيكون لها بالتأكيد إنعكاسات وتأثيرات على مسار السياسة الخارجية للعراق، مما يجعل من عملية صنع القرار العراقي الخارجي والحفاظ على مصالحه الوطنية عملية معقدة بحاجة الى الاعتماد على التوازن تجاه القضايا المختلفة[2].

لقد مثل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الإطار القانوني والسياسي الذي نظم مسار الدبلوماسية العراقية، وحدد المبادئ والمرتكزات الرئيسة التي تحدد تفاعلات العراق مع المحيط الاقليمي والدولي على حدٍ سواء، فضلاً عن التأكيد على مجموعة من الثوابت والمرتكزات المهمة، وبما يجعل من العراق دولة تسعى الى تحقيق الاستقرار والسلام العالمي، ويمكن الاشارة الى أبرز تلك الثوابت، وهي[3]:

١. التأكيد على مبدأ سيادة العراق الوطنية واستقلالية القرار العراقي الخارجي، كونه يمثل حجر الزاوية في الاداء الدبلوماسي العراقي مع المحيط الخارجي، من خلال إعتماد سياسة خارجية تجمع بين تحقيق اهداف التنمية الشاملة، وتحقيق متطلبات الامن الوطني العراقي، وهو ما يمنح الأولوية للمصالح الوطنية العليا للعراق في جميع التفاعلات الاقليمية والدولية.

٢. القيام بدور اقليمي متوازن، ينطلق من مبدأ عدم الانحياز الى التحالفات والمحاور المتنافسة والمتصارعة في المنطقة، وإعتماد سياسة الحياد الايجابي في التفاعلات الدولية، كونه السبيل الوحيد لتحقيق أهداف العراق وضمان مصالحه الوطنية، من خلال الابتعاد عن الصراعات المتداخلة في المنطقة وتجنب تداعياتها الداخلية والخارجية، وبما يؤدي الى تحول العراق الى مركز للتواصل والحوار البناء بين مختلف الاطراق المتصارعة.

٣. الانطلاق من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، كونه يمثل منهج ثابت في سياسة العراق الخارجية تجاه محيطة الاقليمي والدولي، وكونه يمثل التزام عراقي يستند الى الإطار الدستوري الذي ينظم عمل السياسة الخارجية. ولا شك، فان تبني هذا المبدأ لا يعكس تمسك العراق بالمواثيق الدولية، ولا سيما ميثاق الامم المتحدة فقط، بل ينطلق من طبيعة التجارب التاريخية التي عاشها العراق، ومدى الدروس المستفادة منها في علاقاته الخارجية.

٤. إعتماد الآليات السلمية في حل النزاعات الدولية، كونها ركيزة أساسية في سياق السياسة الخارجية العراقية، ولا شك، فان هذا التوجه إنما ينطلق من قناعة رئيسة ان تحقيق الامن الاقليمي وتنمية العلاقات بين دول المنطقة لا يمكن تحقيقه من خلال الصراعات والخلافات، وإنما يتحقق من خلال تفعيل آلية الحوار والتفاوض والعلاقات الودية كونها الاساس في تحقيق الاهداف المختلفة.

٥. مكافحة التنظيمات الارهابية بمختلف مسمياتها، وكافة أنواع التطرف والكراهية، وبما يجعل من العراق دولة خالية من الارهاب والتطرف بكافة اشكاله، وهذا المبدأ لا يمثل خياراً سياسياً، بل يمثل ضرورة أمنية وجودية في الحفاظ على كيان الدولة العراقية.

٦. عدم السماح باستخدام الاراضي العراقية لأي نشاطات تشكل تهديداً لأمن الدول المجاورة، فضلاً عن حماية الحدود والسيادة العراقية، وبما يجعل من سياسة العراق قائمة على حسن الجوار، وتنمية الشراكات والتعاون الاقليمي كونه الاساس لتنمية العلاقات بمفهومها الشامل.

وفي ضوء ما تقدم، فقد مثل الإطار الدستوري الحاكم للسياسة الخارجية العراقية منظومة متكاملة من المبادئ والثوابت التي أصبحت تحكم علاقات العراق مع محيطة الاقليمي والدولي، إذ جسدت المادة (٨) من الدستور العراقي المبادئ الاساسية للسياسة العراقية، من خلال التأكيد على اهمية تبني العراق لمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ومنح الحلول السلمية الأولوية في علاقاته الخارجية لتسوية الصراعات الدولية، وتعزيز المصالح المتبادلة والشراكات الاستراتيجية بين الدول[٤]. فضلاً عن تطلع العراق الى تبني سياسة خارجية قائمة على اساس تنمية العلاقات الودية السلمية، من خلال التأكيد على إلتزام العراق بالمواثيق الدولية، ولا سيما الخاصة بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل، وبما يجعل من منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من تلك الاسلحة، حفاظاً على السلم والامن، فضلاً عن تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة[٥].

ومما تقدم، يتضح ان تلك المنطلقات والمبادئ الدستورية مثلت الاطار الحاكم للسياسة الخارجية العراقية، وان إدراك اهمية تبني تلك المبادئ انما ينطلق من طبيعة التحديات والتهديدات المركبة في البيئتين الاقليمية والدولية، والتي تتطلب ضرورة دراسة وتحليل تلك التحديات من جهة، وكيف يمكن تحويلها الى فرص إيجابية لتنمية وتطوير علاقات العراق الخارجية، إذ ان الاستثمار في المصالح المشتركة والعلاقات الودية يمثل المرتكز الاساس في الانطلاق بعلاقات العراق الدولية نحو مسارات جديدة تهدف الى تحقيق مصالحه الوطنية وحماية أمنه الوطني، وبما يجعل من العراق عنصراً فاعلاً في بيئته الاقليمية، وهو ما ينعكس إيجاباً على سياسته الخارجية حاضراً وفي المستقبل.

وفي هذه السياق، فعلى صانع القرار الخارجي العراقي ان يدرك في إطار تحقيق اهداف السياسة الخارجية، انه في عالم اليوم اصبحت المصالح المتبادلة هي الاساس في تنمية العلاقات بين الدول، وان التقارب والتباعد في تلك المصالح هو ما يحكم العلاقات الدولية سواء كانت تعاونية ام صراعية[٦]. ومن ثم فان الاشكالية الرئيسة التي تواجه تحديد بوصلة السياسة الخارجية العراقية في التفاعلات الاقليمية والدولية سوف يعتمد بالضرورة على مدى تحديد المصلحة الوطنية العراقية، كونها تمثل الأولوية في تحقيق أهداف تلك السياسة، مما يستدعي اهمية إعادة تعريف المصلحة الوطنية، والعمل على ضمان المرتكزات والمبادئ الاساسية التي تنطلق من سياسة العراق، ولا سيما الحياد وعدم الانحياز، وتعزيز التعاون الاقليمي والدولي بمختلف أشكاله، والانطلاق من رؤية واقعية في كيفية التعامل مع التهديدات والتحديات القائمة، مع ضرورة فهم تعقيدات الوضع الدولي وما يتركه من تداعيات في المستقبل على مصالح العراق العليا وأمنه الوطني.

## المبحث الثاني: معوقات السياسة الخارجية العراقية

ان السياسة الخارجية العراقية تواجهه مجموعتين من التحديات، أحدهما نابعة من تفاعلات البيئة الداخلية وخصوصياتها، والاخرى ترتبط بالبيئة الاقليمية والدولية وتفاعلاتها، وما تركته من تداعيات عديدة على طبيعة السياسة العراقية.

**أولاً: المعوقات الداخلية:** يمكن تناول أبرز تلك المعوقات، وكما يلي:

١. **المعوقات السياسية:** لم تكن القوى السياسية التي وصلت للسلطة بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣، متفقة على صيغة لحكم الدولة التي ستحكمها والتي سيكون عليها شكل النظام السياسي مستقبلاً، بل كانت التوجهات الفكرية المعارضة هي الأكثر تأثيراً على ذهنية الأحزاب السياسية في تلك الفترة، كما وقد وصف الموقف السياسي في العراق طيلة الفترة التي أعقبت سقوط النظام السياسي السابق بالمرتبك والمضطرب وهذا نتاج طبيعي لعدم وجود رؤية واضحة في طبيعة بناء الدولة[٧].

إذ رافق انهيار النظام السياسي، وتفكك مؤسسات الدولة العراقية، نتائج عديدة ومفاهيم جديدة مثلت السمة الاساسية في خلق الفوضى وإدامة العنف داخل العراق. وهو ما شكل المعادلة الصعبة لتحقيق استقرار النظام السياسي القائم على قاعدة المحاصصة الطائفية العرقية، مما فتح المجال أمام التجاذبات الداخلية بين مختلف القوى والاطراف السياسية العراقية، الامر الذي إنعكس سلباً على طبيعة دور العراقي في تفاعلات المنطقة[٨].

كما استندت الاحزاب السياسية في العملية السياسية إلى الطابع النفعي والتعصب للقومية والمذهب، لذا اصبح السلوك السياسي فئوياً تعصبياً بدل ان يكون واعياً وطنياً، مما ادى إلى غياب النشاط السياسي ذي البعد الايديولوجي الوطني وتحوله إلى حالة نشاط قبلي وطائفي وهو انعكاس لقيم اجتماعية اساسها الولاء للمكونات الاجتماعية على حساب الدولة، وهو ما يقف حائلاً نحو التحول للنظام السياسي الديمقراطي والذي يحتاج لتعزيز قيم المواطنة والتسامح والحوار وقبول الاخر، وان غياب هذه القيم ادى إلى تعزيز الكثير من الظواهر الطائفية والمذهبية والقومية التي تضعف الوحدة الوطنية، وتعد من أهم مهددات الأمن الوطني للدولة، ومن ثم تؤدي الى إضعاف الدور الخارجي للعراق.

ولعل ما تقدم، كرس المفاهيم والانتماءات الفرعية على حساب الشعور الوطني العراقي الموحد، والهوية الوطنية الجامعة، تمهيداً لشق وحدة الصف الوطني وخلق ولاءات مذهبية وقومية ودينية ومناطقية. ولا شك، فان الولاء للهويات الفرعية كالطائفة أو المذهب او القومية، يشكل أحد عوامل فشل الدولة، كونها تشير الى ضعف الولاء الوطني، مما ادى بالنتيجة الى بروز احزاب سياسية على اسس طائفية ـ مذهبية ـ عرقية تعتمد على الجماعة أو الطائفة وتعدها الاصل في وجودها.

٢. **المعوقات الاقتصادية:** يشكل الاقتصاد العمود الفقري الذي يمد الدولة بعناصر القوة والتماسك والانسجام الداخلي، وعلى الرغم من امتلاك العراق لإمكانات ومقومات كبيرة، إلا ان الواقع يؤشر ان العراق يعاني من مشكلات وازمات عديدة في الجانب الاقتصادي، لعل في مقدمتها عملية إصلاح الاقتصاد العراقي ودمجه في السوق العالمية، الى جانب التمويل المرتبط بعملية التنمية والمشروعات الخدمية وإعادة الاعمار في العراق[٩].

فضلاً عن اعتماد العراق على الاقتصاد الريعي الاحادي الجانب، الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط في رفد موازنة الدولة الاتحادية، فالواقع الاقتصادي للعراق يوضح ان العراق بحاجة الى وقت طويل لتنويع موارده الاقتصادية، واستعادة عافيته الاقتصادية، وحتى ذلك الوقت سيبقى العراق معتمداً بشكل شبه تام على موارده النفطية لدعم موازنته السنوية، وهو ما يشكل تحدياً جدياً، لا سيما في حال تهديد طرق الامدادات النفطية، مثل مضيق هرمز، والذي يعتمد عليه العراق بشكل تام في تصدير نفطه، وبما يعرقل تصدير النفط العراقي الى الاسواق العالمية، مما ينتج عنه اضطراب اجتماعي خطير، وخلق الفوضى والارباك في عمل الدولة والمجتمع، والتأثير سلباً على أي دور فاعل للعراق في المستقبل[١٠].

ومن التحديات الاخرى التي تواجه القطاع الاقتصادي، هو الدمار الذي تعرضت له البنى التحتية، مما ادى الى تدهور القطاعات الاقتصادية، ولا سيما قطاعي النفط والصناعة، الامر الذي جعل النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة لا سيما في النشاط الانتاجي، وفي مقدمته قطاع الصناعة والزراعة[١١].

٣. **المعوقات الامنية ــ العسكرية:** يعد الإرهاب من التحديات الرئيسة للعراق، إذ ان غياب الإستراتيجية العسكرية، وتأثيرات بعض القوى الإقليمية والدولية في العراق، إنعكس سلباً على الاوضاع الداخلية للعراق. فالإرهاب يمثل تهديد جدي وخطير على بناء الدولة ومؤسساتها وهياكلها،

بسبب الاهداف التي تسعى الى تحقيقها الجماعات الارهابية، سواء بالاعتداء على الافراد، او من خلال تدمير مؤسسات الدولة المهمة، ولا سيما المرتبطة بالبنية التحتية، وبما يكرس حالة عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق.

لقد مثل ظهور تنظيم (داعش) الإرهابي، وسيطرته على بعض المحافظات العراقية في حزيران ٢٠١٤، تهديداً حقيقياً لوجود الدولة العراقية، إذ تبنى التنظيم الارهابي الطروحات والرؤى التي ترتكز على إشاعة الابعاد الطائفية والدينية، وزرع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، ولا سيما التأثير على فئة الشباب، من خلال استخدام الدعاية النفسية والاعلامية، بهدف خلق تصور بان التنظيم يمتلك قدرات وخبرات تمكنه من الصمود والبقاء[١٢].

وعليه، فأن ضعف القوات المسلحة العراقية في مجال التسليح والتدريب، الى جانب إمكانية حيازة الاسلحة بصورة غير شرعية من قبل الافراد، وتغلغل ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة، ولا سيما العسكرية والامنية، وهو ما يشكل تهديداً وتحدياً كبيراً للعراق، يمكن ان يعقد الاوضاع الامنية والسياسية فيه، لا سيما بعد فشل محاولات إحتواءها او التعامل معها، مما يترتب عليه تحدٍ كبير لأي دور فاعل للسياسة الخارجية العراقية في تفاعلات البيئة الاقليمية.

كما شكلت عملية ضعف تدريب وتسليح القوات العسكرية والامنية، فضلاً عن الحدود الطويلة التي يمتلكها العراق مع دول الجوار الاقليمي، تحدياً آخر في سياق التهديدات الارهابية، رافق ذلك توتر في العلاقات مع بعض الدول المجاورة وعدم الاتفاق على مواجهة الجماعات الارهابية، نظراً لإختلاف اهداف هذه الدول ومصالحها الوطنية، وهو ما شكل فرصة للتنظيمات الارهابية في الدخول عبر بعض المناطق غير المسيطر عليها الى الداخل العراقي[١٣].

**ثانياً: المعوقات الخارجية:** لقد فرضت تفاعلات البيئة الاقليمية والدولية تحديات عدة إخذت تبرز امام تفعيل السياسة الخارجية العراقية، ويمكن الاشارة الى أبرز تلك المعوقات، وكما يلي:

١. **على المستوى الإقليمي:** يشكل الدور التركي في العراق يشكل تهديداً لأمن العراق حاضراً ومستقبلاً، إذ يُعد العراق من اهم اولويات السياسة الخارجية التركية، اذ ترى تركيا في العراق مجالاً تمتد اليه سياساتها الجيوسياسية والامنية، وهنا يشير احمد داود اوغلو بان علاقة تركيا بالعراق: " لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدولة، بل تمتد الى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد"[١٤].

فالسياسة الإقليمية التركية بمختلف أبعادها الايجابية والسلبية أصبح لها تأثير فاعل على مجمل العملية السياسية القائمة، من خلال توظيف أدواتها للتأثير على الاوضاع السياسية والامنية في العراق، وبما يخدم مصالحها واهدافها بالدرجة الاساس، ولا سيما تنمية مصالحها المتعلقة بتعزيز التبادل التجاري مع العراق، وضمان تدفق النفط العراقي الى الخارج عبر تركيا، وهو ما يحد من دور العراق الاقليمي، ويجعله تابعاً للدول الاقليمية.

فضلاً عن ذلك، فلم تترد الدولة التركية في توظيف القضية المائية في التأثير على خيارات العراق الاقتصادية، من خلال إعاقة عملية التنمية والحد من تطوير القدرات الصناعية والزراعية للعراق. إذ ترى تركيا ان المياه تمثل ثروة طبيعية تركية صرفة مثلما ان نفط العراق هو ثروة خاصة به، وهو ما يمثل ورقة مساومة في الجانب الاقتصادي، فضلاً عن السعي الى تحقيق اهداف سياسية وامنية تركية تجاه العراق. ولعل ما يؤشر على سياسة تركيا المائية في هذا السياق، انها تسعى الى تحقيق جملة اهداف من خلال التحكم في حجم المياه وفرض الشروط التي تناسبها بعيداً عن مبادئ القانون الدولي التي تنظم عملها.

كما قامت تركيا بعد سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على مناطق واسعة في العراق عام ٢٠١٤، بالتوغل عسكرياً داخل الأراضي العراقية، وإقامة القواعد العسكرية بحجة محاربة تنظيم (داعش) الإرهابي، وهو ما يشكل انتهاكاً لسيادة العراق والتجاوز على أراضيه، لا سيما وان هذا التوغل لم يكن حادثاً عرضياً، وإنما مخطط لهُ لتحقيق أهداف وغايات تسعى الحكومة التركية على تنفيذها تحقيقا لأمنها ومتطلباتها، وهو وما يشكل تحدياً خطيراً للأمن الوطني العراقي[١٥].

كما يشكل الدور الايراني السلبي عاملاً معرقلاً لأي دور عراقي فاعل، فعلى الرغم من الخطاب القيمي والاخلاقي الذي يتبناه النظام الايراني، يبقى عامل المصلحة القومية العامل والمحرك الرئيس للسياسة الخارجية الايرانية تجاه محيطها الاقليمي والدولي[١٦].

إذ وفرت تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فضلاً عن الاحداث التي شهدها العراق عام ٢٠١٤، ولا سيما بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحات من الاراضي العراقية فرصة لإيران لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية عبر زيادة فاعلية التحرك الإقليمي وعلى كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، مما أتاح لها فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الإقليمي المؤثر.

وفي إطار تلك الرؤية، فقد اتصفت طبيعة علاقات تركيا وإيران مع العراق بتغليب المصالح القومية لتلك الدولتين على حساب مصالح العراق الوطنية، فضلاً عن استغلال الدولتين لظروف العراق التي تتسم بالضعف بهدف خلق أكبر قدر من المنافع وتوسيع مجال نفوذهما فيه. إن إيران أصبح لها نفوذاً وتأثيراً كبيراً في العراق بحكم طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين، والكم الهائل من التفاعلات التي تركت آثاراً سياسية وإجتماعية ودينية مترابطة، فضلاً عن المتغير الأهم في العلاقة وهو المتغير الجغرافي[١٧].

٢. **على المستوى الدولي:** تعد السياسة الامريكية في العراق تحدياً أمنياً آخر، لا سيما في ظل عدم الاتفاق حول طبيعة تلك العلاقة، هل هي علاقة تحالف، أم علاقة استراتيجية بين البلدين، فالدور الامريكي السلبي جعل من السياسات الأمنية للعراق ان تأتي وفقاً لمقتضيات السياسات الأمنية الأمريكية واستراتيجياتها لحماية امنها القومي بغض النظر عن الاعتبارات الخاصة بالأمن الوطني للعراق ومتطلباته ومقتضياته ما عدا بعض الجوانب والتفصيلات الثانوية، وحتى هذه الأخيرة قد لا تكون ثابتة وإنما عرضة للتغير وفقاً لمتطلبات الأمن القومي الأمريكي[١٨].

فالدور الاقليمي الفاعل للعراق لن يكون له وجود طالما استمر الوجود العسكري الأجنبي ولا سيما الامريكي، إذ ان بقاء القوات الامريكية متمركزة في العراق وبقواعد عسكرية محددة، سوف يزيد من الضغوط والتهديدات التي تواجه العراق، مما ينعكس سلباً على الأمن الوطني العراقي حاضراً ومستقبلاً[١٩].

ومما يعمق من مشكلة الأمن في العراق، ان المتغير العراقي شكل أحد أهم نقاط التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إذ انه تفاعل مباشر بين الطرفين نظراً لطبيعة مصالح وأهداف البلدين في العراق، فضلاً عن تعارض الاستراتيجيات والسياسات الأمر الذي جعل العراق أحد أهم محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران[٢٠].

## المبحث الثالث: آليات وفرص تفعيل السياسة الخارجية العراقية

إنطلاقاً من إعتبارات الحفاظ على المصلحة الوطنية للدولة، تتبع الدول في سبيل تعزيز أمنها الوطني آليات ووسائل متعددة، تختلف من دولة إلى أخرى، تبعاً لحجم لأهدافها السياسية وتبعاً لمواردها الاقتصادية ولحجم وجاهزية قواتها الأمنية، فان الحفاظ على دور اقليمي فاعل للعراق يفرض عليه اتخاذ جملة من الأليات والوسائل لتعزيز أمنه الوطني اولاً، وبما يعزز من الدور الاقليمي له في المستقبل ثانياً، لعل أهمها:

١. **الآليات السياسية:** تعد المحاصصة السياسية والديمقراطية التوافقية من عوامل ضعف النظام السياسي العراقي، كونها تزرع بذرة التقسيم والتشتت في أركان مؤسسات الدولة، وتعزز من غلو وعلو شأن الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، ومن ثم فان إلغاء العمل بذلك سيتيح الفرصة بوجود نظام منسجم ومستقر، فضلاً عن ان البرامج السياسية التي يتم طرحها سوف لن تبنى على اساس مصلحة المذهب او القومية، بل على اساس المصلحة العراقية العليا ٢١. فضلاً عن ضرورة تفعيل دور الدبلوماسية في التعامل مع المحيط الاقليمي والدولي، عبر توحيد المواقف في السياسة الخارجية، إذ ان إختلاف توجهات الاحزاب السياسية وعدم الاتفاق على رؤية موحدة لكيفية التعامل مع معطيات البيئة الاقليمية والدولية، فضلاً عن تعدد مراكز التأثير في القرار العراقي الخارجي تمثل عوامل لتراجع الأداء الدبلوماسي العراقي، وهو ما يؤثر على طبيعة العلاقات مع الدول الاخرى، وبما يجعل السياسة الخارجية العراقية رهينة لتلك التقاطعات والاختلافات، التي تشكل عائقاً امام تفعيل دور العراق الخارجي، وبما يتفق مع مصالحه العليا.

ان تفعيل السياسة الخارجية العراقية في المحيط الاقليمي والدولي يتطلب من صانع القرار العراقي فهم ودراسة المتغيرات المحيطة بالعراق، ومدى تأثيرها على المصالح والامن الوطني العراقي، والانطلاق من سياسة واقعية لكيفية التعامل مع هذه المتغيرات، عبر تفعيل مساحة المصالح المتبادلة، والانطلاق من المشتركات مع الدول الاخرى، وتعزيز الشراكات، ولا سيما في بعدها الاقتصادي والتنموي، وبما يؤدي الى إشاعة العلاقات الودية القائمة على اساس التعاون والاستقرار، والابتعاد عن اسلوب التعصب، وعدم الثقة بالآخرين، لأنه سيكون دافعاً نحو المزيد من التقاطع والتناحر بين الدول، وبما يكرس حالة التوتر الدائم وغياب الرغبة في التقارب والالتقاء بينها.

٢. **الآليات الاقتصادية:** ان اساس تقدم الدول ودورها الخارجي الفاعل يقاس بمدى تمتعها باقتصاد قوي متعدد المصادر والاوجه، فتحقيق الامن الوطني العراقي شرط مهم في سياق الدور الخارجي الفاعل، وهو ما يتطلب تحقيق الاستقلال الاقتصادي والإكتفاء الذاتي، وبما يبعد العراق عن علاقات التبعية للخارج، والتي تحمل مخاطر وتحديات شتى، ويمكن الوصول الى ذلك عبر اتباع سياسات اقتصادية مدروسة وخطط للتنمية الاقتصادية وبما يتناسب مع الأهداف الوطنية لحماية الاقتصاد الوطني من التهديدات أو الهزات الاقتصادية المصطنعة، التي تشكل عائقاً أمام التطور الاقتصادي وتعد عقبة رئيسة تعيق عملية الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة.

ان من اهم عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق تنطلق من اهمية تنويع مصادر الدخل القومي، وعدم الاعتماد على قطاع ريعي فحسب، كما في قطاع النفط، لأن النفط بضاعة تخضع لتقلبات السوق العالمية والسياسات الاقتصادية لدول العالم المختلفة، ومن ثم فهو مصدر غير مضمون وغير ثابت، ويشكل خطراً على البلاد واستقرارها. ومن ثم فان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب دعم قطاع الصناعة الوطنية، ورفدها بكل إحتياجاتها، وسن القوانين الكفيلة بتسويق وحماية المنتج المحلي، فضلاً عن دعم قطاع الزراعة وتفعيله، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد، وتجاوزها الى حد التصدير[٢٢]. كما ان تحقيق الامن بمفهومه الشامل يتطلب وضع استراتيجيات طارئة لمواجه التحديات والمخاطر الأمنية، وهو ما يعني إعادة توجيه الموارد للاستثمار في قطاعات حيوية مثل الخدمات الصحية وبحوث استشراف ومعالجة الأوبئة ومؤسسات الأمن السيبراني وغيرها من القطاعات التي لها تداعياتها على الأمن الوطني العراقي.

٣. **الآليات الأمنية ـ العسكرية:** ان تعزيز الدور الاقليمي للعراق يتطلب قبل كل شيء، بناء مقومات قوة العراق الداخلية، وبناء قوته العسكرية، وبما يحقق استقراره السياسي والاقتصادي والأمني، وهو ما يتطلب توفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها العراق في هذا الجانب، من خلال تعزيز القدرات الاستخبارية والسيبرانية كونه أصبحت تمثل ركناً مهماً ورئيساً في قدرات الدول الحديثة لمواجهة التهديدات والتحديات المعاصرة، والتي تتجاوز القدرات والوسائل التقليدية في مواجهتها[٢٣].

فضلاً عن ضرورة إعادة النظر بالعقيدة العسكرية القتالية لمواكبة التطور الحاصل في جيوش الدول المجاورة وعقيدتها العسكرية، بهدف ضمان مصالح العراق العليا، والامن الوطني من التدخلات والتهديدات المختلفة. فالعقيدة العسكرية العراقية تعرضت ومنذ مدة طويلة إلى العديد من المتغيرات من دون التمسك بعقيدة عسكرية واضحة، وذلك لاعتماد الجيش العراقي في التدريب والتسليح والتنظيم على عدد من الدول، مما فسح المجال للتدخل في بعض الاحيان في بناء هذه القوات، والتي أدت إلى عدم اعتماد أو تبني عقيدة عسكرية واضحة[٢٤]. فضلاً عن ضرورة العمل على تطوير القوات العراقية سواء بالتدريب او التسليح المتطور، الى جانب التوجه نحو ضمان تعدد مصادر التسليح، وعدم الاكتفاء بمصدر واحد، كونه يمثل تحدياً ومعوقاً امام تطور القوات العراقية، وبما يجعل العراق في مجال التسليح تابعاً لدول واحدة فقط، وبما يؤثر على خيارات صانع القرار الخارجي العراقي في المستقبل.

## الخاتمة

تشهد البيئة الاقليمية والدولية تحولات جيوسياسية كبيرة ومتداخلة من حيث التأثير، أو الفواعل الرئيسة فيها سواء كانت اقليمية او دولية. فمن حيث التأثير لا يمكن لأي دولة ان تكون بعيدة عن التداعيات التي يمكن ان تتركها تلك البيئة على مجمل الاوضاع فيها سواء الاقتصادية ام السياسية ام الامنية، ومن حيث الفواعل فلم تعد تقتصر على الوحدات الدولية الرئيسة او المنظمات الدولية، وإنما اصبحت فواعل البيئة الدولية متعددة الاوجه والمصادر، وقادرة على التأثير في مختلف المجالات في الدول، كونها تتجاوز الحدود القومية للدول، ويصعب السيطرة على بعضها.

وفي إطار البيئة الدولية المركبة والمعقدة، تبرز ثمة تحديات كبيرة امام السياسة الخارجية العراقية، بعضها نابع من البيئة الداخلية للعراق، والبعض الآخر يعود الى تداعيات البيئة الخارجية، ولا سيما الدول الاقليمية والدولية التي تحاول الاستثمار في الوضع العراقي الداخلي، وبما يصب في تحقيق مصالحها القومية، على حساب مصالح العراق العليا.

ان طبيعة التحديات الامنية التي واجهت العراق عام ٢٠١٤، من خلال ظهور تنظيم داعش الارهابي وتمكنه من السيطرة على مساحات من الاراضي العراقية، فرض واقعاً جيوسياسياً جديداً امام العراق، وإختباراً وجودياً في الوقت نفسه، تطلب من السياسة الخارجية العراقية المواجهة على أكثر من مستوى للدفاع عن مصالح العراق الوطنية، وهو ما تطلب من الدبلوماسية العراقية التحول من كونها أداة تقليدية لتحقيق اهداف الدولة الى وسيلة فاعلة لرسم ملامح التوجهات العراقية الجديدة، ولمواجهة التهديدات والتحديات التي تواجه العراق، من خلال تفعيل المبادئ والمرتكزات الواقعية لحماية المصالح والامن الوطني العراقي، عبر تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تعزيز المصالح والمنافع المتبادلة، وتفعيل الشراكات الاقتصادية التي تعود بالنفع على جميع الاطراف، فضلاً عن بناء جسور الثقة المتبادلة مع الدول، وبما يجعل من العراق جسراً للتواصل والحوار بين دول المنطقة.

ولا شك، فان طبيعة التحديات والتعقيدات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط والعالم عموماً، ولا سيما التحولات السياسية والامنية السريعة يفرض على صانع القرار الخارجي العراقي الابتعاد عن الخطابات والشعارات غير الواقعية في التعامل مع المتغيرات الحاصلة بالمنطقة، وهو ما يعني ضرورة صياغة سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة في المحيط الاقليمي والدولي، وان تكون تلك السياسة ذات رؤية استراتيجية شاملة تتجاوز الحسابات الضيقة والفئوية، لتحقيق اهداف الدولة العليا، وبما يجعل من العراق مركزاً للتوازن الاقليمي، وساحة للتواصل بين مختلف الاطراف المتصارعة بالمنطقة، الامر الذي يمنح العراق دوراً اقليمياً مؤثراً في سياق التفاعلات الاقليمية والدولية في المستقبل، وهو ما يتفق مع المبادئ والرؤى الاستراتيجية التي أكد عليها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، بأن يكون العراق بلداً مقرباً لا مفرقاً، ومرتكزاً لعلاقات قائمة على اساس التعاون والمصالح المتبادلة، وبعيداً عن المحاور والسياسات العدائية مهما كانت دوافعها وأشكالها وأطرافها.

**الهوامش:**

(١) محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٣٣١.

(٢) مجموعة باحثين، علاقات العراق الدولية وإنعكاساتها على الأداء السياسي، الطبعة الاولى، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٢، ص ٤٨٣.

(٣) مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ٢٣٨.

(٤) ينظر: دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (٨).

(٥) ينظر: دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة (٩).

(٦) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ٢٠٠٤، ص ٢٢٧.

(٧) فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٠٣.

(٨) أمين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠ . ٢٠٠٨، الطبعة الاولى، عمان، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٨٦.

(٩) منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان إنموذجاً (١٩٩٠ ـ ٢٠١١)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف للمطبوعات، ٢٠١٢، ص ٣٢٠.

(١٠) مجموعة باحثين، تأثير أمن الخليج العربي على الامن الوطني العراقي في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩، ص١١.

(١١) راشد سامح، العراق المحتل ... تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٦٤)، أبريل ٢٠٠٦، ص ١٣٧.

(١٢) عماد الدين طه ياسين، الاستراتيجية القتالية لداعش في مواجهة القوات الأمنية: من كتاب: الإرهاب: داعش انموذجاً، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد٢، بغداد،٢٠١٥، ص٥٠.

(١٣) ينظر: الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب: (٢٠١٥-٢٠٢٠)، جهاز مكافحة الإرهاب، ٢٠١٥، ص٢٤.

(١٤) نقلاً عن: ادريس هاني، تركيا: انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث، حزيران ٢٠١٢، ص٧٢.

(١٥) ناجي الزبيدي، مقالة حول: أهداف التدخل العسكري التركي في العراق، بتاريخ ٢٧/مارس/ ٢٠١٥، للموقع: www.azzaman.com

(١٦) مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٢، ص ص٣٤٩. ٣٥٠.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(١٨) نبيل محمد سليم، الاستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الامن، مجلة دراسات دولية، العدد٣٦، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٨، ص١٠.

(١٩) سليم كاطع علي، مستقبل الحوار الاستراتيجي بين بغداد واشنطن وموقف المفاوض العراقي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، على الرابط: https://annabaa.org/arabic/reports/23821

(٢٠) بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ١٤١.

(٢١) مجموعة باحثين، أهم الاحداث التي مر بها العراق عام ٢٠١٦، الطبعة الاولى، كربلاء، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧، ص ٢٠.

(٢٢) مجموعة باحثين، الاصلاح في العراق، سلسلة اوراق السياسات، كربلاء، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد الاول، ٢٠١٦، ص ١٨ . ١٩.

(٢٣) سليم كاطع علي، دور الجهد الاستخباري في تعزيز الامن الوطني العراقي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩، على الرابط: https://www.mcsr.net/news471

(٢٤) خالد عبد الغفار البياتي، العقيدة العسكرية، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مستشارية الامن الوطني، قسم الدراسات الأمنية، ٢٠١٥، ص ١٤ ـ ١٥.

## قائمة المصادر


١) ادريس هاني، تركيا: انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث، حزيران ٢٠١٢.

٢) الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب: (٢٠١٥-٢٠٢٠)، جهاز مكافحة الإرهاب، رئاسة الوزراء/ العراق، ٢٠١٥.

٣) أمين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠ . ٢٠٠٨، الطبعة الاولى، عمان، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

٤) بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

٥) مجموعة باحثين، علاقات العراق الدولية وإنعكاساتها على الأداء السياسي، الطبعة الاولى، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٢.

٦) خالد عبد الغفار البياتي، العقيدة العسكرية، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مستشارية الامن الوطني، قسم الدراسات الأمنية، ٢٠١٥.

٧) دستور جمهوري العراق لعام ٢٠٠٥.

٨) راشد سامح، العراق المحتل ... تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٦٤)، أبريل ٢٠٠٦.

٩) مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨.

١٠) عماد الدين طه ياسين، الاستراتيجية القتالية لداعش في مواجهة القوات الأمنية: من كتاب: الإرهاب: داعش انموذجاً، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد٢، بغداد،٢٠١٥.

١١) فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٦.
١٢) مجموعة باحثين، الاصلاح في العراق، سلسلة اوراق السياسات، كربلاء، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد الاول، ٢٠١٦.
١٣) مجموعة باحثين، أهم الاحداث التي مر بها العراق عام ٢٠١٦، الطبعة الاولى، كربلاء، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧.
١٤) مجموعة باحثين، تأثير أمن الخليج العربي على الامن الوطني العراقي في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩.
١٥) مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٢.
١٦) محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
١٧) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ٢٠٠٤.
١٨) منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان إنموذجاً (١٩٩٠ ـ ٢٠١١)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف للمطبوعات، ٢٠١٢.
١٩) نبيل محمد سليم، الاستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الامن، مجلة دراسات دولية، العدد٣٦، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية،٢٠٠٨.
٢٠) سليم كاطع علي، دور الجهد الاستخباري في تعزيز الامن الوطني العراقي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩، على الرابط: https://www.mcsr.net/news471
٢١) سليم كاطع علي، مستقبل الحوار الاستراتيجي بين بغداد واشنطن وموقف المفاوض العراقي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، على الرابط: https://annabaa.org/arabic/reports/23821
٢٢) ناجي الزبيدي، مقالة حول: أهداف التدخل العسكري التركي في العراق، بتاريخ ٢٧/مارس/ ٢٠١٥، للموقع: www.azzaman.com